الفصل الرابع

محاولات النمو الصناعى فى مصر

من محمد على حتى الحماية الجمركية

(١٨٠٥ - ١٩٣٠)

أولا : الصناعة فى عهد محمد على .

ثانيا : تطور الصناعة فى أسرة محمد على .

ثالثا : التطور الصناعى فى زمن الحرب العالمية الأولى .

مقدمـــــة :

عرف المجتمع المصرى الصناعة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن هذه الصناعة جاءت فى صور مختلفة إما فى شكل مصانع إقطاعية فى عهد محمد على ، وانهارت بعد أن تلاشى الهدف الاستراتيجى الذى قامت من أجله وهو امداد الجيش المصرى بما يحتاجه . وإما فى صورة مصانع رأسمالية تابعة لرأس المال الاجنبى ، أو فى شكل رأسمالية متنامية حين اخذت على عاتقها فئة من الرأسمالية المصرية ولوج مناهج التصنيع .

والمطلع على الصور المختلفة التى جاءت بها الصناعة فى مصر ، نجد أنها ترتبط بالاعتبارات السياسية والأيديولوجية أوثق الارتباط . كما أن الصناعة فى مصر تعد أحد العوامل الحاسمة فى إيجاد التغيرات الجذرية فى شكل وتركيبة البنية الاجتماعية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن نقطة البداية فى هذا العمل قد تحددت بعام ١٩٣٠ ، إلا أن تاريخ الصناعة يرجع إلى عهد محمد على . إن تاريخ الصناعة ليس مقطوع الصلة بما قبله ، لذا فإن هذا الفصل يلقى الضوء على محاولات النمو الصناعى من محمد على حتى بداية الثلاثينيات .

أولا : الصناعة فى عهد محمد على :

على الرغم من أن مصر خضعت فى أواخر القرن الثامن عشر للحكم التركى ، إلا أن السيادة الفعلية كانت موزعة بين المماليك الذين ساهموا فى إيجاد جملة العوامل التى قوضت كل سبل التقدم ، وتكريس التدهور والتخلف . والحقيقة أن مصر باتت تعيش هذا الوضع حتى قدوم الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ ، التى كانت بمثابة الصدمة الحضارية والصحوة للشعب المصرى . لقد عجلت الحملة الفرنســـية بوجود أنـــواع جديـــدة من الوعـــى القومى والنضال الوطنى للمصريين ضـــد محـــاولات فتح أرض مصر بالقوة أمام رأس المال الأجنبى وآلياته [١] .

وغداة رحيل الحملة الفرنسية عن مصر حكم مصر حاكم البانى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وعندما توج محمد على واليا على مصر فى عام ١٨٠٥ حاول بناء مصر الحديثة وإرساء الاقتصاد الوطنى على معايير مستقلة ، وعمل على تطوير قوى الإنتاج فى البلاد فى ظل نظام احتكار الدولة . لقد كانت سياسته تقوم على أبعاد أساسية تتلخص فى طموحه الكبير فى إقامة اقتصاد مستقل له القدرة على النهوض بالتنمية القطرية [٢] .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ص ٥ .

(٢) Kh. Ikram, Egypt economic management in period transition, p. 11

وجدير بالذكر أن محمد على حينما أمسك بزمام الحكم (١٨٠٥) ، لم يبدأ مباشرة فى عمليات التنمية ، إذ قضى سنواته الأولى فى تدعيم موقفه كسيد للبلاد ، وإحلال أنصاره محل القوى الاجتماعية التى كانت قائمة ، والاهتمام بإنتاج محصول القطن وتصديره ، وببناء سد النيل وترعة المحمودية فضلا عن الطرق وخطوط التلغراف وتنظيم التعليم وادماج الاليات الحديثة فى مجال الطب والهندسة . كل ذلك ولم يحظ التصنيع بأى اهتمام الا بين عامى ١٨١٦ وأواخر ١٨٣٠ ، حيث حاول محمد على اقامة الصناعة الحديثة والمتنوعة المملوكة للدولة[١] .

وتعتبر الصـــناعة فى عهد محمد على من القضايا المحورية التى استحوذت على اهتمامه ، باعتبارها أحد القضايا المصيرية فى بناء دولته المستقلة ، فتجربة محمد على تعد من التجارب الأولى فى بلدان العالم الثالث من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات ، والذى أراد من خلاله أن يتحرر من القيود الخارجية التى تفرضها القوى العالمية ، وبالتالى جنب مصر مواردها المالية من الضياع . أى أنه أبطل عمليات نهب الفائض الاقتصادى وضخه فى الخارج نتيجة القيام بالكثير من المجهودات الصناعية المحلية . وفى ذلك يكون محمد على قد وعى بكثير من القضـــايا المثارة حديثا فى أدبيات التنمية الخاصة بقضايا التبادل غير المتكافئ[٢] .

لقد أقام محمد على برنامجا صناعيا حافلا ، قصد به تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى ، ولكى ينفذ مشروعاته الضخمة ، احتكر جميع الصناعات القائمة ، كما أستورد كثير من الآلات والعدد والمواد الخام ، كما انشأ المصانع الكبيرة برأسمال حكومى ليعمل بها العمال والصناع لحساب الحكومة بأجور محددة . إن السياسة الصناعية التى اتبعها محمد على جاءت من فكرة مفادها ، زيادة موارد مصر لسد حاجة الجيش ، والتخلص من سيطرة السوق الخارجية[٣] . ولكن ما يعاب على سياسة محمد ، هو ما أصاب الصناعات الصغيرة من تدهور الذى كان وهنها فرصة أمامه لتصريف منتجات المصانع الحكومية وزيادة العرض للعمال القادرين على العمل فى مصانعه الكبيرة . أضف إلى ذلك أن وأد الصناعات الأهلية ، أوقف نمو الطبقة الوسطى التى تعمل بالصناعة . ولكن برغم ذلك ينبغى أن نضيف أنه إذا كانت الصناعة فى عهد محمد على تقوم على المصانع الانتاجية الكبيرة ، فإنها فى الوقت نفسه كانت بمثابة مدارس تعلم فيها العامل المصرى المهارات الصناعية الحديثة من خلال الخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد على لرعاية شئون الصناعة فى مصر[٤] .

(١) Kh. Ikram, Egypt economic management in period transition, p. 11

(٢) A.L.S. Morsio, Egypt in the reign of Mohamed Ali, p. 176-178.

(٣) جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ص ١٢ .

(٤) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٤٨ – ٤٩ .

لقد أقام محمد على عشرات المصانع وفقا لأحدث الآلات التى استقدمها من الغرب ، ومن خلال هذه القاعدة الصناعية الضخمة شيد محمد على مؤسسته العسكرية التى ظهرت كقوة عملاقة تسعى إلى تغيير النظام العالمى القائم . وجدير بالذكر أن تجربة محمد على الصناعية كانت قائمة على الاستبداد والتسلط . لذا يمكن القول أن محمد على أقام نمطا صناعيا يعتمد على الاحتكار ورأسمالية الدولة . وبمعنى آخر أنه أقام الصناعة وفق تخطيط قومى محكم دون أدنى مشاركة شعبية أو ديمقراطية سياسية . فإذا كان محمد على قد عمل على تعظيم مكانة مصر إقليميا وعالميا خلال فترة حكمه ، فإنه فى المقابل لم يدخل أى تعديل على الوضع الاجتماعى الاقتصادى للمصريين (١) .

وبرغم كل النجاح الذى حققه محمد على الذى خلع عليه ماركس بالشخص الوحيد الذى استبدل " العمامة المفتخرة " لتركيا برأس حقيقى ، أو بالقسم الوحيد ذى الحيوية فى الامبراطورية العثمانية ، إلا أن تجربته الصناعية التى كانت تحمل طابعا تقدميا لم تأت بصورة متكاملة (٢) . إن أفول نجم التصنيع فى عهد محمد على يرجع إلى سببين : الأول داخلى ويتعلق بطبيعة نظام محمد على القائم على الاحتكار وغدم قضائه عن النظام شبه الاقطاعى للانتاج . أما السبب الآخر فهو خارجى ويرجع إلى اتفاقية الأنجلو تركية عام ١٨٣٨ ، واتفاقية لندن ١٨٤٠ ، والذى بهما أجبر محمد على على التخلى عن محاولته فى جعل مصر بلدا صناعيا (٣) ، أو كما يقول شارل عيساوى " ... لقد سقطت المحاولة التى ساهمت فى تحويل مصر من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المعقد ، وبدلا من وضع مصر على طريق الاقتصاد الموجه للتصدير ، فإنها باتت وحدة زراعية مندمجة فى النظام الاقتصادى العالمى ... " (٤) .

ويمكننا فى هذا الإطار أن نضيف إلى العوامل السابقة التى ساهمت فى دحض التجربة الصناعية ، عوامل أخرى أهمها ، عدم نضج القوى الاجتماعية الداخلية ، وعدم وجود طبقات اجتماعية قادرة على حماية المكاسب التى حققتها التجربة الصناعية ، وعدم نضج الحركة العمالية ، وعدم تغيير الطبيعة الأوتوقراطية للدولة . إن كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت فى إخفاق التجربة العلوية فى الصناعة (٥) .

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عودة والسيد الحسينى ، علم اجتماع التنمية ، ص ١١٤ – ١١٥ .

(٢) لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ص ٧١ .

(٣) جلال أحمد أمين ، المشرق العربى والغرب ، ص ٢٣ – ٢٨ .

(٤) Ch. Issawi, Egypt in revolution , p. 24.

(٥) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

ثانيا ، تطور الصناعة فى أسرة محمد على

تعد الحقبة التاريخية التى اعقبت حكم محمد على والتى تولى فيها الحكم عباس الأول وسعيد ثم اسماعيل ، من أهم حقب تاريخ مصر الاقتصادى ، فإذا جاز لنا اعتبار أن عهد محمد على هو حقبة قيام الدولة المصرية المستقلة ومن ثم التصنيع المستقل ، فإن حقبة عباس الأول هى حقبة الرجعية والانتكاس ، لأن فى عهده انتهت أواصر حركة التقدم وتبددت النهضة التى تميز بها عهد محمد على . ويعتبر عصر عباس الأول من أحلك فترات التصنيع فى مصر ، إذ فيه تم هدم ما تبقى من المظاهر التنموية لفترة محمد على ، وتتبدى مظاهر ذلك فى إغلاق المصانع التى شيدت إبان حكم جده (١) .

وفى عهد إسماعيل شهدت مصر نمطا صناعيا معتمدا على الخارج والبذخ الشرقى . وحقيقة الأمر أن ما أصاب حكم محمد على من تدهور استمر حتى ثلاثين عاما تالية ، أى الفترة التى حكم فيها كل من عباس وسعيد . لقد أراد اسماعيل أن يقيم تجربة صناعية فى ظل اقتصاد حر ، وبلا تخطيط أو تحكم فوقى أو قاعدى ، فسمح خلال فترة حكمه بتغيير ملامح النظام الدولى ، ومن ثم سيطرة الدول الرأسمالية على مصر . إن المظاهر التنموية التى سعى إلى ايجادها تعد من ضروب المظهرية ، فلم تغير أو تؤد إلى تحسين البنية الاجتماعية والاقتصـــادية . لذا نجد أن اسماعيل حين أراد أن يقيم قاعدة اقتصادية على درب محمد على ، مول كل مشاريعه بالاستدانة الخارجية ، الأمر الذى أدى إلى الاحتلال الإنجليزى فى عام ١٨٨٢ . فإذا كانت ضربة محمد على فى عام ١٨٤٠ هى النكسة الأولى للجهود الصناعية فإن الاحتلال الانجليزى لمصر يعد بمثابة النكســـة الثانية للنمو الصناعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، إذ توقفـــت جهود النمو الصناعى ، وربطـــت مصر فى إطار الاقتصاد العالمى ، ووضـــعت على متصل طريـــق ، طرفه الأول جعلها مزرعة للقطن ، والطرف الآخـــر جعلها سوقا للبضائع الأجنبية (٢) .

فإذا كان عصر سعيد ١٨٤٢- ١٨٦٢ يمثل الحلقة الأولى فى أحكام ربط اقتصاد مصر بالسوق العالمى للرأسمالية ، ويتمثل ذلك فى انشاء الشركة العالمية لقناة السويس ، فإن عصر اسماعيل يمثل تدشيـــن هذا الارتباط الذى وصـــل إلى ذروته بإعلان إفلاس مصر فى عام ١٨٧٥ ، ونتج عنه فـــرض التدخـــل السافر المباشـــر لممثـــلى رأس المال الاجنبى فى شئون مصر (٣) .

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٥٤ .

(٢) محمد الجوهرى ومحمود عوده والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٣) فرانسوا ريفييه ، الصناعة والسياسات الصناعية فى مصر ، ص ٣٨ .

وجدير بالذكر أن التدخل الاجنبى فى مصر لم يمر دون مقاومة ، ولعل أبرز هذه المقاومة هى هبة عرابى فى ١٨٨١ . ولكن بعد انهيار المقاومة المسلحة للقوى الأجنبية ، نجح الإنجليز فى جعل الاقتصاد المصرى برمته تابعا للاقتصاد البريطانى وجعل مصر مزرعة قطن واسعة تمد مصانعه بالمواد الأولية اللازمة لإنتاجها (١) . وهكذا تحولت مصر تحت وطأة سياسات أسرة محمد على إلى محمية بريطانية . لقد أضحت مصر أحادية المحصول ، وحدة زراعية منخرطة فى النظام الاقتصادى العالمى ، ومن ثم أصبح محصول القطن محور اهتمام القوى الداخلية والخارجية ، أى أن الاقتصاد المصرى بات اقتصادا موجها نحو التصدير ، وبذا تكون قد ألغيت العناصر التى ساهمت فى إيجاد هياكل صناعية ناجحة تعتمد على ذاتها (٢) .

ثالثا ، النمو الصناعى فى زمن الحرب العالمية الأولى ،

لقد تحدد شكل النظام الاقتصادى فى مصر عشية الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) بملامح الاقتصاد الاستعمارى وفى أوائل الحرب العالمية الأولى تحددت قسماته أيضا بنفس الطابع ، أقصد بالطابع الاستعمارى . لقد نتج عن الهيمنة البريطانية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أن تحولت مصر إلى ملحق لزراعة القطن ، أى إلى بلد يقوم بإنتاج محصول واحد ، إذ كان محصول القطن آنذاك يمثل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى برمته ، وبشكل حوالى نصف إجمالى الدخل من قطاع الزراعة ، وحوالى ٨٠ ٪ من إجمالى السلع المصدرة من مصر ، أما عن الإنتاج الصناعى وقيمته من الصادرات ، فيكاد يكون قليلا جدا . الا حوالى ٥ ٪ من غزل القطن ، ٢ ٪ من الخامات المعدنية (٣) .

وتعتبر الحرب العالمية الأولى بداية نشوء صناعات جديدة ، وكذا تقوية واحياء صناعات قديمة . لقد ساهمت الحرب فى تعضيد شركة الغزل الأهلية بعد أن كانت مهددة بالتوقف ، كما ظهرت فى مصر قبيل نشوب الحرب بعض شركات تعمل بالصناعات الاستخراجية الخاصة بالبترول وبعض المعادن . وجدير بالتوضيح أنه حتى قيام الحرب العالمية الأولى ظلت سيطرة رأس المال الأجنبى كاملة على قطاع الأعمال المنظمة مثل البنوك وشركات التامين وشركات التصدير والاستيراد ، وقليل من الشركات الصناعية وشركات المرافق العامة ، بل امتدت للسيطرة الأجنبية إلى الصناعات الصغيرة والحرف . إن الرأسمال الأجنبى فى بداية الحرب العالمية الأولى عجز عن إيجاد تنمية حقيقية وبخاصة عمليات النمو الصناعى فى مصر ، لأن

---

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ص ٥ – ٧ .

(٢) J. Waterbury, the Egypt of Nasser and Sadat, p.23.

(٣) سيرانيان ، مصر ونضالها من اجل الاستقلال ٤٥ – ١٩٥٢ ، ص ١٥ – ١٧ .

رأس المال الأجنبى جاء لاستثماره من أجل الأرباح المرتفعة ، ثم تصديرها إلى الخارج كما أنه يطرق أبواب الصناعات التى لا تنافس موطنه الأصلى ، ويعمل على إبقاء وتكريس التبعية والتخلف ، ومن ثم إحباط أى محاولة للتنمية والتحديث (١) .

لقد اتسم النمو الصناعى خلال الحرب العالمية الأولى بالسرعة ، وكان ذلك لسد النقص الذى أصاب السلع نتيجة انقطاع الواردات ، وبسبب طرق البرجوازية الوطنية مضمار الصناعة للوفاء باحتياجات البلاد التى تزايدت نتيجة وجود قوات الحلفاء ، أضف الى العاملين السابقين عامل آخر يتمثل فى ارتفاع الدخول المحلية نتيجة التضخم فى أسعار القطن نتيجة الحرب . وجدير بالذكر أنه نتيجة للحرب العالمية الأولى وقطع الصلات التجارية الخارجية ، تراخت قبضة الاستعمار على اقتصاديات المجتمع المصرى ، مما ساعد على قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية المحلية ، أى أن الحرب كانت بمثابة حماية طبيعية ، وعوضا عن السياسات الجمركية الحمائية .

لقد جاء قيام الصناعة فى هذه الفترة نتيجة توقف الاستيراد من الخارج . لقد أنشئ العديد من الصناعات الخاصة مثل : المنسوجات والخياطة والأحذية والجلود والسكر والمشروبات الروحية والأثاثات المنزلية ومعاصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة وورش النجارة . وتزايد عدد العمال فى الصناعة فى عام ١٩٠٧ من ٣٧٦ ألف عامل إلى حوالى ٤٨٩ ألف عامل فى عام ١٩١٧ ، كما طرأ توسع فى رأس المال الوطنى فى المشاريع الخاصة على نطاق واسع ، وفتحت العديد من المشروعات الصناعية اليدوية وشبه الصناعية (٢) .

من ذلك يمكن القول أن الحرب العالمية الأولى تعد بداية ثانية للصناعة المصرية بعد أن كانت مصر سوقا دوليا تتنازع عليها الدول الصناعية الكبرى . لقد كانت الحرب بداية لإنصاف رأس المال الوطنى . فحين عزلت مصر عن العالم الخارجى واختل الإنتاج فى الخارج بسبب الانصراف إلى خدمة المجهود الحربى ، وتعذر استيراد المنتجات الصناعية التى كانت تعتمد عليها فى إشباع حاجاتها الأساسية من البلدان الأجنبية وارتفاع أسعار هذه السلع بصورة متعاظمة ، أضحى المناخ مناسبا فى ظل الحماية غير المباشرة والمؤقتة التى فرضتها ظروف الحرب لولوج البرجوازية المصـــرية ميدان لصناعة . لقد أثرت ظروف الحرب فى النمو الصناعى ، إذ استعاضت عن الأصناف التى انقطع وصولها من الخارج وساهمت فى بداية

(١) لوتسكى ، المرجع السابق ، ص ٤٤٧ – ٤٤٨ .

(٢) محمد سيد حافظ ، العلاقة بين التصنيع والتحضر فى المجتمع المصرى ، ص ١١٨ – ١١٩ .

الصناعة الحديثة فى مصر [١] .

وإذا كانت الحرب قد انعشت النمو الصناعى فى مصر ، فبنهايتها وما آل من تدفق الصناعات الأجنبية ، حتى عادت الأمور على ما كانت عليه ، وسقطت الصناعات الوطنية ، وتدخل مصر مرة أخرى وحدة زراعية فى السوق العالمى .

ولكن فى نهاية عام ١٩٢٠ ما لبث أن طرأ تحول كبير على الصناعة المصرية ، مفاد ذلك أن الأزمات الزراعية ، وما تأتى عنها من انخفاض الطلب على القطن وهبوط أسعاره كان عاملا قويا في ركود قطاع التصدير ، وبمثابة إشارة البدء فى تنويع الاقتصاد الوطنى ، وتعاظم وتائر النمو الصناعى التى اعتبرتها الرأسمالية المصرية وسيلة الاستقلال الوطنى . لقد قامت الصناعة المصرية فى حقبة العشرينات والثلاثينات بأموال مصرية وإدارة مصرية من خلال بنك مصر الذى أشرف وأدار العديد من الصناعات مثل : صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن ومواد البناء والمناجم والأدوية والنقل والملاحة والسينما والطباعة ... الخ . إن هذه الحقبة تعد بداية اهتمام البرجوازية المصرية بتصنيع البلاد عن طريق الاستعاضة عن الواردات [٢] .

أى أن عام ١٩٢٠ يعتبر العام الحاسم فى إحياء الصناعة من جديد ، والمخاض الحقيقى للرأسمالية الصناعية المصرية بغض النظر عن عدم وجود رادع قوى ضد منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية . وإذا كان النمو الصناعى فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ، وانتهاء ظروف الحماية المؤقتة قد واجهت قدر " شر " المنافسة الأجنبية ، فإنها تمكنت في عام ١٩٣٠ من فرض الرسوم الجمركية لأول مرة منذ انتهاء تجربة محمد على ، فإذا كانت حقبة محمد على هى البداية الأولى للصناعة فى مصر فى إطار الحماية الجمركية ، فإن حقبة الثلاثينات من القرن العشرين تعد البداية الثانية للنمو الصناعى فى إطار نفس الحماية [٣] .

نخلص مما سبق أن منهج الاستعاضة عن الواردات لم يؤد إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى بل عمل على تقوية روابط التبعية بالنظام العالمى ، وكان من الطبيعى أن يؤدى منهج الاستعاضة عن الواردات إلى إيجاد بلورة طبقات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجى الصحيح . ولكن الواقع ينفى ذلك ، ويفسر لماذا أطبق النظام العالمى على المجتمع المصرى

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، ص ٩٤ .

(٢) S. Radwan, capital formation in Egyptian industry p. 243.

(٣) Kh. Ikram, op. cit., p. 14.

وأوقعه فى شباكه . إن التصنيع فى كل مراحله من عام ١٨١٦ حتى عام ١٩٣٠ كان موجها وفق منهج الاستعاضة عن الواردات . فإذا كان محمد على قد سعى إلى قيام هياكله الصناعية وفق هذا المنهج للوفاء باحتياجات الجيش والسكان والابتعاد عن فلك السوق العالمى ، فإن الفترات التالية لحكمه حتى عام ١٩٣٠ جاء النمو الصناعى وفق هذا المنهج مرتبطا بمزيد من الخضوع والتبعية للنظام العالمى . لقد ارتبط النمو الصناعى فى الفترات التالية لحكم محمد على باقتصاد زراعى يعتمد على توريد محصول أحادى (القطن) . إن النظام العالمى وقف حجر عثرة أمام تصنيع المجتمع المصرى بدءا من مصر الحديثة التى يؤرخ لها بمحمد على حتى مصر الناصرية . وهذا ما سيوضحه الفصل القادم .